

Distr.: General
13 June 2013
Arabic
Original: Russian

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

طلب إدراج بند فرعي في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والستين التنمية المستدامة: دور المجتمع الدولي في منع التهديد الإشعاعي في آسيا الوسطى

رسالة مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لقرغيزستان لدى الأمم المتحدة

عملاً بالمادة ١٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، أتشرف بأن أطلب أن يُدرج في
البند ١٩، المعنون "التنمية المستدامة" من بنود جدول الأعمال المؤقت لدورة الجمعية العامة
الثامنة والستين، بند فرعي جديد بعنوان "دور المجتمع الدولي في منع التهديد الإشعاعي في
آسيا الوسطى".

وعملاً بالمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، أرفقت طيه مذكرة تفسيرية
(المرفق الأول) دعماً للطلب المذكور أعلاه، ومشروع قرار (المرفق الثاني).

وأرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) ت. ت. قديروف

الممثل الدائم

لجمهورية قرغيزستان لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق

250613 250613 13-36489 (A)



المرفق الأول

مذكرة تفسيرية لمشروع قرار للأمم المتحدة الجمعية العامة بشأن "دور المجتمع الدولي في منع التهديد الإشعاعي في آسيا الوسطى"

خلال النصف الثاني من القرن العشرين، كانت منطقة آسيا الوسطى تشكل المصدر الرئيسي للمواد الأساسية في مجال استخراج وتصنيع خامات اليورانيوم في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية السابق، مما أدى إلى حدوث عدد من المشاكل البيئية في هذه البلدان. وقد كانت صناعة اليورانيوم خاضعة لإدارة حكومية مركزية. وكانت توجد هياكلٌ معنية في وزارة الصناعات الهندسية المتوسطة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تتحكم بصرامة من أعلى المستويات في تدفق المعلومات المتعلقة بإنتاج اليورانيوم. وكانت الشركات شديدة التأمين، ولم يكن يُحتفظ بالمعلومات الأرشيفية المتعلقة بتقنيات التعدين والتجهيز على مستوى شركات التعدين. كما لم يكن يتم تبادلُ للبيانات على المستوى الأفقي بين مختلف المنشآت الصناعية.

وكان استخدام المعايير التنظيمية (معايير السلامة) من أجل السيطرة على الإشعاع والتلوث الإشعاعي في مواقع استخراج ومعالجة خامات اليورانيوم متطابقا في جميع مؤسسات هذا القطاع، مما خفض من العبء الإداري المفروض. وكانت معايير السلامة الإشعاعية متوافقة مع المعايير المماثلة المعمول بها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. ومع ذلك، فإن المؤشرات الإنتاجية المتعلقة باستخراج اليورانيوم دُعمت بقوة عن طريق نظام للحوافز، في الوقت الذي لم يول فيه الاهتمام الواجب لمسائل السلامة البيئية والصحة.

ومن أجل معالجة مشاكل المخلفات الصناعية لاستخراج وتجهيز اليورانيوم في بلدان آسيا الوسطى، فلا بد من مراعاة الجوانب التاريخية لتطور صناعة اليورانيوم في المنطقة، فضلا عن الظروف الحديثة التي تشهدها جمهوريات آسيا الوسطى منذ حصولها على استقلالها.

ولذلك، فإلى جانب المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المرافقة للفترة الانتقالية، فقد تدهورت الظروف التقنية لإدارة النفايات المشعة، مما أدى إلى زيادة احتمال وقوع الحوادث. فقد نشأ خطر حقيقي لتلوث المياه الجوفية وأهمار الحوض المائي في جميع أنحاء آسيا الوسطى مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة ليس فقط على ملايين الأشخاص وعلى البيئة، ولكن أيضا على عملية التنمية المستدامة برمتها في بلدان المنطقة. وقد تستغرق إزالة آثار هذه الحوادث والكوارث عقودا من الزمن وتكلف موارد مالية كبيرة.

وفي هذا الصدد، تبذل جمهورية قيرغيزستان، إلى جانب بلدان آسيا الوسطى الأخرى، جهوداً نشطة على الساحة الدولية لمنع التهديد الإشعاعي الذي تمثله مكبات نفايات اليورانيوم. أما الأساس لتضافر الجهود الرامية إلى الحد من مخاطر تأثير النفايات المشعة على الأشخاص والبيئة، وإلى تعزيز التنمية المستدامة في بلدان منطقة آسيا الوسطى، وحشد دعم الجهات المانحة من المنظمات الدولية والقطاع الخاص، فهو النداء المشترك الصادر عن حكومة جمهورية قيرغيزستان، والأمانة العامة للجماعة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى الحكومات وإلى المؤسسات المالية الدولية وممثلي القطاع الخاص والمنظمات الأخرى، والذي وُقِعَ في قرغيزستان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

وفي أعقاب هذا النداء، قامت كل من جمهورية أوزبكستان وجمهورية طاجيكستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية كازاخستان، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات الدولية الأخرى، بتنظيم المنتدى الدولي الرفيع المستوى المعنون "نفايات اليورانيوم: مشاكل محلية وآثار إقليمية وحل عالمي"، الذي عقد في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ في جنيف. وأشيرَ في الإعلان المشترك للمنتدى الدولي، الذي اعتمدته وفود بلدان آسيا الوسطى، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، إلى أهمية التعاون الإقليمي في المجالات ذات الأولوية التالية: تحسين الأطر التشريعية، استصلاح مكبات النفايات والتخلص منها، ووضع وتنفيذ برامج ومشاريع خاصة تهدف إلى تحسين الرصد، وتنفيذ تدابير ذات طابع طبي وإنساني بهدف تحسين نوعية ومستويات المعيشة للسكان القاطنين في المناطق التي تقع فيها مقالب النفايات.

ومن الواضح أنه لا يمكن حل مجموعة المشاكل الرئيسية المتعلقة بمخلفات اليورانيوم في المنطقة إلا من خلال تقديم مساعدة موجهة ومنسقة من جانب المجتمع الدولي. وتأمل جمهورية قيرغيزستان في أنه بفضل زيادة تركيز المجتمع الدولي على هذه المشاكل والاهتمام بها يمكن الوقاية من المخاطر البيئية على الصعيدين الوطني والإقليمي، ومن نشوب أزمة إنسانية، وكفالة تحقيق التنمية المستدامة لبلدان آسيا الوسطى، وإزالة مخاطر استخدام النفايات المشعة لأغراض التطرف والإرهاب.

ولهذا السبب بالذات، فإن جمهورية قيرغيزستان، ومن أجل حل المشاكل الإقليمية المتعلقة بضمان الأمن البيئي والتنمية المستدامة في المنطقة، قد أعدت مشروع قرار للجمعية العامة بعنوان "دور المجتمع الدولي في منع التهديد الإشعاعي في آسيا الوسطى".

المرفق الثاني

مشروع قرار

دور المجتمع الدولي في منع التهديد الإشعاعي في آسيا الوسطى

إن الجمعية العامة،

إذ تضع في اعتبارها نتائج المنتدى الرفيع المستوى الدولي الذي عُقد في جنيف في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، تحت عنوان "نفايات اليورانيوم في آسيا الوسطى: مشاكل محلية وآثار إقليمية وحل عالمي"،

وإذ تولي أهمية خاصة لحماية صحة الإنسان، وضمان حقوقه الأساسية، من خلال الوقاية من حدوث الآثار التي يمكن أن تنشأ عن الكوارث الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان، على الأجيال الحالية والمقبلة،

وإذ تلاحظ وجود العديد من مدافن مخلفات اليورانيوم وغيرها من مخلفات المعالجة المشعة الخطرة للغاية، في أراضي بلدان منطقة آسيا الوسطى ذات الكثافة السكانية العالية،

وإذ تلاحظ أيضا أن العديد من مكبات النفايات موجودة في مناطق نشطة زلزاليا واقعة بالقرب من مناطق أهلة بالسكان ومن ضفاف الأنهار الرئيسية في المنطقة، ومعرضة لخطر الانهيارات الأرضية والانهيارات المحلية،

وإذ تضع في اعتبارها أنه على الرغم من الجهود التي بذلتها دول آسيا الوسطى على المستوى الوطني، وكذلك على الرغم من الدعم المقدم للبرامج والمشاريع الدولية من أجل استصلاح مناجم اليورانيوم ومكبات نفاياته السابقة، لا يزال عدد من البلدان، يعاني من مشاكل اجتماعية واقتصادية وبيئية خطيرة،

وإذ تسعى إلى تعزيز سلامة المواد المشعة وأمنها،

وإذ تضع في اعتبارها أن حكومات دول آسيا الوسطى وشعوبها تدرك مخاطر احتمال حدوث كوارث طبيعية أو كوارث من صنع الإنسان وآثارها الشاملة على حياة وصحة عدد كبير من الأشخاص وعلى البيئة، فإنها:

١ - تشير إلى الأهمية العظمى لاستصلاح الأراضي المعرضة لتأثير منشآت تعدين

اليورانيوم؛

- ٢ - تُقرُّ بضرورة وضع وتعزيز برامج ومشاريع فعالة للإدارة المستدامة للمخلفات المشعة والسامة في آسيا الوسطى؛
- ٣ - تُقرُّ أيضا بدور المجتمع الدولي في منع التهديد الإشعاعي في آسيا الوسطى، وتشدد على أهمية اتخاذ تدابير وقائية وتدابير أخرى تهدف إلى معالجة مشكلة المخلفات المشعة والسامة من أجل استصلاح الأراضي الملوثة على أكمل وجه وفقا لأعلى معايير السلامة وأفضل الممارسات العالمية؛
- ٤ - تناشد المجتمع الدولي مساعدة بلدان آسيا الوسطى في معالجة المشاكل المتعلقة بمكبات نفايات اليورانيوم، وتشدد على أهمية التعاون الإقليمي في المجالات التالية ذات الأولوية: تحسين الإطار التشريعي، وإدارة مخلفات اليورانيوم وغيرها من مكبات النفايات المشعة والحفاظ عليها في مستويات آمنة، واستصلاح مكبات النفايات والتخلص منها، ووضع وتنفيذ برامج ومشاريع خاصة تهدف إلى تحسين رصد حالة سلامتها، وشحذ الوعي العام، وتطبيق تدابير ترمي إلى منع وصول السكان إلى الملوثات، واتخاذ تدابير ذات طابع طبي وإنساني من أجل تحسين نوعية ومستوى معيشة السكان القاطنين في مناطق مكبات النفايات؛
- ٥ - تدعو المجتمع الدولي كذلك إلى مواصلة التبادل النشط للخبرات والمعارف اللازمة للتصدي بفعالية للمشاكل المتعلقة باليورانيوم والإشعاع ومكبات النفايات السامة؛
- ٦ - تعرب عن تأييدها لجهود بلدان آسيا الوسطى في وضع وتنفيذ برامجها القطرية، فضلا عن اعتزام دول المنطقة مواصلة عقد مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف تهدف إلى منع التهديد الإشعاعي في آسيا الوسطى.